

Distr.: General
13 May 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت
رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١١-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦

الإسهام المقدم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة
إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه الإسهام المقدم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية
المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على نحو ما أُتفق عليه
في الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260516 250516 16-07711 (A)



تقرير منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة عن أعمال دورته الثالثة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية والصينية والروسية]

موجز

عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة دورته الثالثة في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وناقش المنتدى الأولويات الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز بوجه خاص على أوجه الضعف الاجتماعي وعلى الدور الذي يمكن أن تؤديه البيانات والأدوات لدعم التنمية المستدامة؛ وتناول دور تسخير الابتكار العلمي والتكنولوجي لأغراض التنمية المستدامة والشروط اللازمة في هذا الصدد؛ ووجه الانتباه إلى مواضيع المراكز الحضرية ودور الزعماء المحليين وإشراك المواطنين.

وامتثالاً للتكليف الصادر عن الدورة الثانية المعقودة في عام ٢٠١٥، وافق المنتدى على العناصر الأساسية لخريطة طريق إقليمية واقترح الشكل الذي يتخذه المنتدى ووظائفه وطرائق عمله، على النحو التالي: (أ) يدعم المنتدى البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ و (ب) يقدم منظورا إقليميا بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة عن طريق تحديد الاتجاهات الإقليمية، وتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتبادلها؛ و (ج) يدعم متابعة واستعراض التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي.

١ - عقدت الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢ - وشارك في هذه الدورة أكثر من ٤٢٠ مشاركا، منهم ممثلون عن حكومات ومنظمات من المجتمع المدني وهيئات من الأمم المتحدة ومنظمات دولية وكيانات أخرى.

٣ - وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسري لانكا، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وحضر ممثل عن دولة واحدة غير عضو (سويسرا) بصفة مراقب.

٤ - وأدلى بيانات عن نتائج الدورة الثانية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة وعن منظورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن العملية العالمية السيد سياويزي أوفاكيفهافولاو سوفياليني، رئيس المنتدى، ونائب رئيس وزراء تونغا ووزير البيئة.

٥ - وألقى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كلمة ترحيبية.

٦ - وأدلى السيد دون برامودويناي، وزير خارجية تايلند، ببيان باسم بلده.

٧ - وأدلى بيانات كل من السيدة ماي ناومي تانغ والسيد سانجيت أغاروال، ممثلا الشباب، بشأن منظورات الشباب، والسيد هيرونوري هامانكا، رئيس مجلس إدارة معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية.

٨ - وانتخب المنتدى أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

(أ) الرئيس:

السيد غاميني جاياويكراما بيريرا (سري لانكا)

(ب) نواب الرئيس:

السيد يوبا راج كهاتيوادا (نيبال)

السيد إحسان إقبال (باكستان)
 السيد باتسيريج نامداغ (منغوليا)
 السيد إيمانويل ف. إسغيرا (الفلبين)
 السيد بيشيه دورونغكافروج (تايلند)
 السيد كونستانسو دا كونسيساو بينتو (تيمور - ليشتي)
 السيد س. ب. ديسانايافي (سري لانكا)

(ج) المقرر:

السيد تون تهافراك (كمبوديا)

٩ - وأقر الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - إقرار جدول الأعمال.
- ٤ - الأولويات الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ.
- ٥ - خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشكل ووظائف وطرائق عمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة وعملياته للمتابعة والاستعراض.
- ٦ - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة.
- ٧ - جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: الأولويات والفرص الإقليمية.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - استعراض مشروع تقرير المنتدى واعتماده.
- ١٠ - اختتام الدورة.

١٠ - واعتمد المنتدى هذا التقرير في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويرد في مرفقه الموجز الذي أعده الرئيس بشأن الأولويات الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ.

١١ - وأُحيط المنتدى علماً بالمناقشات التي جرت في الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين الذي عقد في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ والتي تناولت خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ وشكل ووظائف منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة.

١٢ - وأُحيط المنتدى علماً كذلك بنتائج منتدى المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، الذي نظّمته اللجنة، بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ومنظمات أخرى من المجتمع المدني نيابة عن الآلية الإقليمية لإشراك منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والذي عقد في بانكوك في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦..

١٣ - وفي ارتباط بالمنتدى، عقدت اجتماعات تناولت الاستعراضات الوطنية الطوعية، وهدفي التنمية المستدامة ٦ و ١٠.

١٤ - وعُقد حدث خاص بعنوان "الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة". وعُقدت أحداث جانبية بعنوان "بناء الشراكات المعرفية: تسخير جهود الأوساط الأكاديمية والمناير المعرفية في منظومة الأمم المتحدة لأغراض النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية"؛ و "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تحويل الاقتصادات، وتحقيق خطة ٢٠٣٠"؛ و "هل نحن مستعدون لبناء مجتمعات شاملة وتشاركية". وأُعلن عن إصدار التقرير المشترك بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية المعنون "تحولات من أجل التنمية المستدامة: تعزيز الاستدامة البيئية في آسيا والمحيط الهادئ".

١٥ - وعملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية للمنتدى في عام ٢٠١٥، والذي ينص على أن يقرر المنتدى في دورته الثالثة خلال عملية تشاورية حكومية دولية الشكل الذي يتخذه المنتدى ووظائفه وطرائق عمله، أوصت الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) أخذاً في الاعتبار أنه يتعين الاسترشاد في تحديد شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله بقرارات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعدم الإخلال بتلك القرارات، وأنه يتعين ألا تؤدي الآثار المترتبة في الميزانية، والتي لم تبت الدول الأعضاء فيها بعد، إلى أي زيادة في الأعباء الواقعة على الدول الأعضاء في ما يتعلق بتقديم التقارير، ولا في ميزانية اللجنة وتكاليفها التشغيلية، يمكن أن يكون المنتدى منبرا إقليمياً بحيث:

١' يدعم البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢' يقدم منظورا إقليميا بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة عن طريق تحديد الاتجاهات الإقليمية، وتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتبادلها، مع مراعاة إسهامات الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

٣' يدعم متابعة واستعراض التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وستحدد تفاصيل ترتيبات التنفيذ بعد التوصل إلى اتفاق في الجمعية العامة وستتواصل مناقشتها؛

(ب) يمكن عقد المنتدى سنويا باعتباره منتدى حكوميا دوليا شاملا للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وينبغي أن يتسق موضوعه مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ج) يمكن الإبقاء على الشكل الحالي للمنتدى، بجانبه المتعلق بانتخاب المكتب ورئسي الدورة، بما في ذلك توفير حيز فيه لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالتشاور حسب الاقتضاء مع الدول الأعضاء؛

(د) تكون نتائج المنتدى في شكل تقرير يرفق به موجز يعده الرئيس؛

(هـ) باعتبار المنتدى منبرا حكوميا دوليا شاملا يشكل جزءا من هيكل مؤتمرات اللجنة، بإمكانه أن يقوم بما يلي:

١' أن يعهد بتقديم تقريره الرسمي إلى اللجنة إلى رئيس المنتدى أو مقرره ويرفق به موجز من إعداد رئيس المنتدى؛

٢' أن يتلقى إسهامات من اللجان التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ومن أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛

٣' يستفيد من اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي باعتبار ذلك وسيلة تشاور مع الحكومات فيما بين الدورات؛

(و) يمكن عقد اجتماعات تحضيرية لأصحاب المصلحة في حدود الموارد المتاحة؛

(ز) يُسترشد عموماً في تحديد الجوانب الإجرائية لأعمال المنتدى بالمبادئ

التوجيهية التالية:

١' يتبع في المنتدى، بما في ذلك في مشاركة أصحاب المصلحة، النظام الداخلي للجنة وكذلك طرائق عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما لم يكن هناك تعارض بينهما؛

٢' خلال كل دورة، يمكن لأحد أعضاء مكتب الدورة السابقة أن يقدم تقريراً عن المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود بين الدورتين وعن استنتاجات الدورة السابقة للمنتدى؛

(ح) لا بد من الحرص في تنظيم أعمال المنتدى على تفضيل الازدواجية مع منتديات ومنابر إقليمية أخرى. وحرصاً على توحي الكفاءة، حيثما كان ذلك مناسباً، يُقترح أن يُعقد المنتدى بالتنسيق أو بالتعاون مع المنتديات والمنابر الأخرى؛

(ط) يُعدل/يُقرر في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله مع مراعاة إسهامات المنتدى السياسي الرفيع المستوى فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ثم تتولى الدول الأعضاء القيام بذلك بصفة دورية، ثم يكيف شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله حسب الاقتضاء.

١٦ - ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية للمنتدى في عام ٢٠١٥، والذي ينص على أن تبدأ الدورة الثالثة عملية وضع خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، اقترحت الدول الأعضاء وضع خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحددت النقاط التالية باعتبارها أساساً سيستند إليه في وضعها وتنفيذها.

ألف - أهداف خريطة الطريق ونطاقها

(أ) هذه الخريطة موجهة للأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة كي يتعاونوا على الصعيد الإقليمي، مسترشدين بجميع المبادئ التي أعيد تأكيدها وتم الاتفاق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١/٧٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

(ب) وسترکز خريطة الطريق بوجه خاص على دعم تنفيذ البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الحفاظ على عالمية هذه الخطة ومراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها واحترام الحيز السياسي وأولويات السياسات لفرادى البلدان، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وعدم إنشاء التزامات إبلاغ إضافية للحكومات؛

(ج) يُتوقع من الدول الأعضاء تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز بوجه خاص على وسائل التنفيذ العملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) أشارت الدول الأعضاء إلى تقديم الأمانة للدعم، في حدود مواردها وولاياتها القائمة، من أجل تحقيق ما يلي:

١' تيسير المناقشات بين الدول الأعضاء في الفترة السابقة لدورها في عام ٢٠١٧، بالاستفادة من هيكل مؤتمرات اللجنة والاستفادة الكاملة من الاجتماعات المقرر عقدها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بما فيها المؤتمر الوزاري السابع للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، ومن اجتماعات أفرقة الخبراء وغيرها من الاجتماعات والأنشطة القائمة المقررة في إطار برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٢' تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بتيسير إسهامات أصحاب المصلحة المختلفين وعرض آرائهم حسب الاقتضاء؛

٣' حشد الدعم من جملة مصادر منها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من خلال الاستفادة من آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛

٤' الاضطلاع بتقييم للاحتياجات وتحليل للفجوات.

باء - الإطار الزمني ومراحل الإنجاز

(أ) تعزم الدول الأعضاء مواصلة المشاورات من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية، استناداً إلى الإطار الزمني المبدي التالي، الذي ينبغي أن يتسق مع النقاش العالمي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن يؤازره:

الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: استعراض الحالة وتقييمها

- ستضطلع الأمانة بتقييم للاحتياجات وتحليل للفجوات بالتشاور مع الدول الأعضاء عند الضرورة.

الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠: التنفيذ

- سيأشر التنفيذ في مجالات التعاون التي جرى تحديدها؛
(ب) يمكن للدول الأعضاء مواصلة المشاورات والمناقشات بشأن أي مجالات محددة ممكنة للتعاون من أجل تنفيذ خريطة الطريق، حسب الاقتضاء؛
(ج) يمكن للدول الأعضاء تنقيح الإطار الزمني ومجموعة مراحل الإنجاز المذكورين أعلاه حسب الاقتضاء في أي وقت ضمن إطار عملية تقييم خريطة الطريق وتحديثها.
- ١٧ - وانتهى المنتدى إلى أن هذا التقرير، بما فيه مرفقه، ينبغي أن تُطلع عليه اللجنة في دورتها الثانية والسبعين، المقرر عقدها في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وأن يُعرض على الحوارات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك على وجه الخصوص الدورة الرابعة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التي ستكرس لموضوع "كفالة ألا يخلف الركب أحدا وراءه" والتي ستعقد بمقر الأمم المتحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

المرفق

الموجز الذي أعده الرئيس للمناقشات التي دارت في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة عام ٢٠١٦

١ - كانت الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة الاجتماع الإقليمي الأول الذي يعقد بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي المناطق الأخرى على حد سواء، وقد ساهمت في تشكيل الاستجابة الإقليمية لهذه الخطة. وخلال الاجتماع الذي استغرق ثلاثة أيام، ناقش المشاركون الأولويات المتعلقة بتنفيذ الخطة في آسيا والمحيط الهادئ. وتناول المنتدى أوجه الضعف الاجتماعي وسلط الضوء على أهمية البيانات والحاجة إلى التحليل المنهجي لأهداف التنمية المستدامة. كما تناول سبل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وكذلك أهمية بناء مدن شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة في المنطقة. وامتنالا للتكليف الصادر عن الدورة الثانية للمنتدى، عرضت مقترحات بشأن شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله؛ وقدمت الدول الأعضاء توصيات في هذا الصدد. وشُرع في عملية وضع خريطة طريق إقليمية وحددت الأسس التي ستستند عليها هذه الخريطة.

أولا - الجلسة ١ - الأولويات الإقليمية للتنفيذ: نظرة عامة

٢ - في الجلسة ١، شرع المشاركون في إجراء حوار إقليمي بشأن الأولويات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، وقدموا تقييمًا أوليًا لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقصى المشاركون الاتجاهات الإقليمية الكبرى التي تؤثر على احتياجاتفرادى البلدان وقدراتها، وعلى نتائجها الإنمائية، وسلطوا الضوء على أولويات العمل الإقليمي لدعم الحكومات الوطنية.

٣ - وترأس الجلسة السيد يوبا راج كهاتيواد، نائب رئيس لجنة التخطيط الوطنية، نيبال، وأدار الحوار فيها السيد يونس ليونيس، وكيل وزارة البيئة والموارد الطبيعية لشؤون البيئة وشؤون البيئة الدولية، الفلبين. وشاركت في مناقشات هذه الجلسة السيد باتسيريغ نامداغ، وزير البيئة والتنمية الخضراء والسياحة، منغوليا؛ والسيد غاميني جاياويكراما بيريرا، وزير التنمية المستدامة والحياة البرية، سري لانكا؛ والسيد كونستانسيو دا كونسيساو بينتو، وزير التجارة والصناعة والبيئة، تيمور - ليشتي؛ والسيد إيلوسيدين كاموليتدينوف، نائب وزير

الاقتصاد، طاجيكستان؛ والسيد صابر حسين شودري، عضو البرلمان ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

٤ - وعقب إدلاء الرئيس بالبيان الاستهلالي للجلسة، افتتحها الأمين التنفيذي بالحديث عن الاتجاهات الكبرى التي تؤثر في المنطقة وبيان المجالات ذات الأولوية للدعم الذي يتعين أن تقدمه الأمانة إلى الدول الأعضاء لكفالة تحول المنطقة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أقصر إطار زمني ممكن.

٥ - ثم سلط مدير الحوار الضوء على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى في الفلبين. ولاحظ أنه في حين تفرض هذه الاتجاهات تحديات فإنها توفر أيضاً فرصاً، بسبل تشمل إعادة صياغة السياسات وبناء شراكات جديدة. وتطرق المشاركون في المناقشة إلى الاتجاهات الإقليمية الكبرى وحددوا أيضاً الاتجاهات الوطنية ودون الوطنية الخاصة بكل بلد، ومنها قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، والعزلة عن الأسواق، والطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، ووجود الشباب. وسلط المتكلمون الضوء على ضرورة اتخاذ البلدان تدابير فورية على أساس مبدئي الملكية الوطنية واتساق السياسات مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأكدوا في الوقت ذاته أن المهام التي سيلزم القيام بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ستطلب تعزيز التعاون الإقليمي والتوسع في تنمية القدرات والمساعدة التقنية والدعم المالي.

٦ - وسلطت الدول الأعضاء الضوء على التحديات الراهنة أمام تحقيق التنمية المستدامة وعلى الحاجة إلى الابتعاد عن الاستخدام غير الكفؤ للموارد الطبيعية والتصدي لتدهور البيئة؛ وإلى تسخير النمو الاقتصادي بفعالية من أجل القضاء على الفقر؛ وإلى الاستثمار في القطاع الاجتماعي، لا سيما من خلال وضع سياسات شاملة للحماية الاجتماعية، تركز على الشباب؛ وسد الفجوات في التمويل والقدرات؛ وكفالة حصول الجميع على المياه والغذاء والتعليم والطاقة؛ والتصدي لخطر تغير المناخ وأخطار الكوارث الطبيعية. وأقرت بأنه ينبغي أن تكون هناك استجابة إقليمية منسقة وفعالة لضمان ألا يخلف الركب أحداً في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وفي حين لاحظت الوفود أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتسم بالطموح، فقد أكدت أنها توفر أيضاً فرصة للتحول بعيداً عن نهج "العمل المعتاد" والشروع في التصدي بفعالية أكبر للتحديات المعقدة والمتعددة القطاعات. ورئي أنه لا غنى عن اتباع نهج أكثر شمولاً تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة حتى يتسنى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٧ - ولاحظت الدول الأعضاء أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكمل الأولويات والرؤى الوطنية، وإن كان نطاقها يعني أنه سيتعين على بعض البلدان ترتيب الأولويات في

بعض المجالات. وقدمت الدول الأعضاء أيضاً معلومات عن مبادرات قائمة بالفعل أو يجري إعدادها لدعم تنفيذ الخطة. واعتمد بعض الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة باعتبارها جزءاً من خطط التنمية الوطنية وأدجمتها في تشريعاتها الوطنية. وذكرت أنه يجري إنشاء هياكل مؤسسية وطنية، بما فيها هياكل يقودها رؤساء الدول، وهياكل تقودها الأمانات الوطنية، بمشاركة الحكومات دون الوطنية والمجتمع المدني. ورئي أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوافق بدرجة كبيرة مع الفلسفات والأهداف الإنمائية الوطنية، إلا أن المشاركين لاحظوا أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لربط أهداف التنمية المستدامة ببرامج واستراتيجيات محددة.

٨ - وأكدت الدول الأعضاء أنه ينبغي أن تكون العمليات الإقليمية متوائمة مع الأولويات والالتزامات الوطنية والعالمية التي جرى تحديدها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأن تكون طوعية وأن تحدد على المستوى المحلي، وأن تركز بوضوح على القضايا الاجتماعية والاقتصادية وعلى التنفيذ. ومع تسليمها بوجود أولويات وطنية محددة وطرائق استعراض ينبغي احترامها، فقد اعتبرت التعاون الإقليمي ضرورياً لمعالجة الأولويات الوطنية. وذكرت أن الآليات الإقليمية يمكن أن تدعم التنفيذ من خلال تنمية القدرات، والتمويل، وتعزيز القدرات في مجال الإحصاءات والبيانات بفضل الخدمات الاستشارية والتدريب والمساعدة التقنية والتبادل فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز التعاون الاقتصادي.

٩ - ودعت منظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات إقليمية لضمان وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التقيد بحقوق الإنسان، وضمان توفير الحماية الاجتماعية، وإتاحة خدمات الصحة والتعليم للجميع، والتحول إلى الزراعة المستدامة من أجل القضاء على الجوع، وإنهاء جميع أشكال التهميش والتمييز، وكفالة المشاركة المؤسسية استناداً إلى المبادئ التي حددت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ثانياً - الجلسة ٢ - الأولويات الإقليمية للتنفيذ: الإحصاءات وتعميم أهداف التنمية المستدامة للتصدي لأوجه الضعف

١٠ - ركزت هذه الجلسة على أوجه الضعف الاجتماعي في المنطقة ودور التحليل المتكامل في تحديد الأولويات بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياقات وطنية، وعلى

أهمية البيانات والإحصاءات المصنفة العالية الجودة لدعم إجراء أعمال متابعة واستعراضات دقيقة مستندة إلى الأدلة.

١١ - وترأس الجلسة السيد إحسان إقبال، وزير التخطيط والتنمية والإصلاح، باكستان، الذي تولى أيضاً إدارة حلقة نقاش ضمت السيد يوبا راج كهاتيواد، نائب رئيس لجنة التخطيط الوطنية، نيبال؛ والسيد إيمانويل ف. إسغيرا، وزير التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، الفلبين؛ والسيد سونام وانغتشوك، أمين لجنة السعادة الوطنية الشاملة، بوتان؛ والسيد سيفويفا رويينا موغوتوشيا، الخبير الإحصائي الحكومي. مكتب إحصاءات ساموا، ساموا؛ والسيد باغوا زاي، الرئيس المشارك للفريق العامل ١ التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ والسيد سانتوش ميهروترا، أستاذ الاقتصاد بمركز دراسات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، بكلية العلوم الاجتماعية، بجامعة جواهر لال نهرو، الهند.

١٢ - وشدد المنتدى على أن نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا ينبغي أن يسفر عن جزر للرخاء وجزر للفقر، وإنما ينبغي أن يضيق الفجوة بين المجتمعات المختلفة بالتصدي لمواطن الضعف. وتشمل الفئات الضعيفة النساء والشعوب الأصلية والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والعاملين الزراعيين والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي، لاقتقارهم إلى الحماية الاجتماعية. ولاحظ المشاركون أن البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، عرضة أيضاً لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير والانهيئات الأرضية والفيضانات والجفاف. وفي هذا الصدد، دعت حلقة النقاش إلى اتباع نهج كلي إزاء التنمية المستدامة يراعي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس. وأوصى المنتدى في هذا الخصوص بضرورة أن تعالج خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مواطن الضعف هذه.

١٣ - وأكد المنتدى ضرورة تكييف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي مع الظروف الخاصة بكل بلد، وبيّن أن عمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية يمكن أن تساعد في تركيز السياسات من أجل تخصيص الموارد وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مساعدة. ولاحظ المنتدى أن عمليات الاستعراض ينبغي أن تكمل العمليات القائمة وأن نتائج الاستعراضات الإقليمية والوطنية يمكن أن توفر آراء واقتراحات وأن تدعم الدعوة إلى الالتزام السياسي بتحقيق الأهداف، ويمكن كذلك أن تتيح فرصة للتعليم وتبادل أفضل الممارسات.

١٤ - ولاحظ المنتدى أهمية البيانات والإحصاءات التي تتسم بجودة عالية وتصدر في الوقت المناسب وتكون ميسرة وموثوقة وذات صلة بالموضوع ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والعنصر، والعرق، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص بحسب السياق الوطني. وأبرز المنتدى أن هناك حاجة إلى بيانات لإجراء تدخلات قائمة على الأدلة. وهناك حاجة تحديداً إلى إطار إحصائي يبين مكامن الضعف من أجل توجيه الموارد نحو معالجة أوجه عدم المساواة.

١٥ - وبعد أن أقر المنتدى بالنقص في توافر البيانات، والجودة المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والقيود التي تعاني منها القدرات الإحصائية الوطنية، أكد على ضرورة حصول ثورة في البيانات واتخاذ خطوات تُحدث تحولاً، إضافة إلى إعادة النظر في منظومات البيانات وإقامة شراكات قوية مع الشركاء في التنمية، من أجل تلبية الحاجة إلى البيانات. وفي هذا الصدد، أثنى المنتدى على قيادة لجنة الإحصاءات في تعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل زيادة توافر بيانات تتسم بجودة عالية وتصدر في الوقت المناسب وتكون موثوقة.

١٦ - وأعرب المنتدى عن دعمه لإنشاء منابر لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تعزيز المشاركة والمساءلة في رصد التقدم المحرز واستعراضه. وأظهر الحاجة إلى دعم تبادل المعارف على الصعيد الإقليمي لأغراض المتابعة والاستعراض.

١٧ - وأكد المجتمع المدني أن هناك حاجة إلى أن تتضمن خريطة الطريق الإقليمية المؤشرات والبيانات المصنفة الأكثر صلة بالمنطقة، وشدد على الحاجة إلى إعداد خطط عمل مستدامة محددة الأهداف، مقرونة بميزانيات مخصصة لها، لأغراض جمع البيانات والتحليل والإبلاغ، بهدف ضمان المشاركة الفعالة للفئات المهمشة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - الجلسة ٣ - خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشكل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة ووظائفه

١٨ - طلب المنتدى في دورته الثانية أن تطلق وتحدد في دورته الثالثة في عام ٢٠١٦ خريطة طريق إقليمية، وأن يتخذ فيها قرار بشأن شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله من خلال عملية تشاورية حكومية دولية. وناقش المنتدى مقترحات في هذا الصدد خلال الجلسة ٣.

١٩ - وترأس الجلسة السيد كونستانسيو دا كونسيساو بينتو، وزير التجارة والصناعة والبيئة في تيمور - ليشتي. وتكلم السيد يونس ليونيس، وكيل وزارة البيئة والموارد الطبيعية لشؤون البيئة وشؤون البيئة الدولية في الفلبين، بصفته رئيس الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين بشأن خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ وشكل ووظائف منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، الذي عُقد في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وحضر الاجتماع التحضيري ممثلون عن ٢٨ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ودولة واحدة غير عضو، وممثلون عن المجتمع المدني. وأشار الرئيس إلى الدعم الذي أعرب عنه للمنتدى خلال الاجتماع التحضيري وعرض لمحة عامة عن المجالات التي تقاربت فيها وجهات النظر فيما يتعلق بشكل المنتدى ووظائفه وبخصوص خريطة الطريق الإقليمية.

٢٠ - وتبين من البيانات التي أدلى بها ممثلو الحكومات أنه، رغم القرارات الكثيرة التي لا يزال يجب اتخاذها على الصعيد العالمي، فإن المشاركين يؤيدون تأييداً قوياً المنتدى بوصفه إطاراً إقليمياً لتيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبعد أن اعترف المنتدى بالحاجة إلى مزيد من المناقشة، شكّل فريقاً عاملاً غير رسمي. وأعدّ الفريق العامل وثيقتين، إحداهما بشأن شكل المنتدى ووظائفه وطرائق عمله والأخرى بشأن خريطة طريق إقليمية.

٢١ - وبعد إجراء مزيد من الاستعراض في الجلسة العامة، أيد المشاركون الوثيقة الأولى بشأن شكل المنتدى ووظائفه، باعتباره منتدى حكومياً دولياً سنوياً. أما الوثيقة الثانية فشكّلت أساساً لخريطة طريق طُلِبَ إجراء مزيد من المشاورات بشأنها من أجل إعداد صيغتها النهائية. وتناولت استنتاجات الفريق العامل عدة تطلعات مشتركة بخصوص المنتدى وخريطة الطريق الإقليمية، على النحو المبين في العديد من بيانات الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني. وتضمنت تلك البيانات أيضاً عدة اقتراحات لمزيد من المناقشة والمتابعة بشأن تنظيم الدورات المقبلة للمنتدى. ولوحظ أنه ينبغي أن يكون المنتدى جزءاً من هيكل مؤتمرات اللجنة.

٢٢ - واقترح إنشاء لجنة عاملة/مجموعة عمل في أعقاب الدورة الثالثة للمنتدى، ووضع عمليات وأحكام واضحة بغرض تحديد الأولويات الرئيسية والمسارات والمشاورات مع أصحاب المصلحة والجدول الزمني للمفاوضات والاتفاقات. وينبغي لهذه اللجنة/مجموعة العمل أن تعمل على إعداد خريطة طريق إقليمية للتنمية المستدامة تراعي التحديات والاحتياجات والتطلعات الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وأن تولد الإحساس بالملكية الجماعية وتحفز الشراكات من أجل التنفيذ.

٢٣ - وتناولت بيانات عديدة أيضاً مسألتى المتابعة والاستعراض. وتم التشديد على دور المنتدى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في طرح المنظور الإقليمي في إطار المناقشة العالمية. وأشار إلى عمل أمانة جماعة المحيط الهادئ من أجل وضع مشروع مجموعة مؤشرات رئيسية لمنطقة المحيط الهادئ. وعرضت منظمات أخرى، مثل برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، الدعم من أجل وضع بيانات أساسية، وأشكالا أخرى من الدعم تفيد في المتابعة والاستعراض، فضلاً عن تنفيذ خطة العمل على نطاق أوسع. وشدد بعض الدول الأعضاء على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في مجال التعاون الإقليمي فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠.

٢٤ - وأفادت الحكومات بجهودها على مستويي التحضير والتنفيذ، سواء في إطار المبادرات الحالية أو الخطط المقبلة، وفيما يتعلق بتقديم الدعم إلى بلدان أخرى. وأشارت ضمن هذه الجهود إلى إنشاء مؤسسات جديدة، منها الوزارة الأولى للتنمية المستدامة والحياة البرية في سري لانكا، وآلية المشاورة الوطنية التي تركز على الشباب في أذربيجان، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الإنمائي الوطني في عدة بلدان. ووصفت المنظمات دون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة أيضاً الدعم الكثيف المتاح للدول الأعضاء.

٢٥ - ودعت منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في المنتدى - باعتباره إطاراً شاملاً لأصحاب المصلحة المتعددين للمشاركة في ظل احترام الالتزامات التي تعهدت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية - وفي وضع وتنفيذ خريطة طريق إقليمية واعدة. وحث المشاركون على إيجاد عملية إعداد سريعة وموقوتة ومنتدى يكفل خلق اتساق إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على ضرورة التركيز على القضايا الجديدة والناشئة، ولا سيما تلك التي تتطلب تعاوناً إقليمياً، باعتبار ذلك أمراً له أهمية بالغة. واقترح ممثلو القطاع الخاص أن يعتمد المنتدى الممارسات الجيدة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاسترشاد بها في القواعد والمعايير والسياسات الإقليمية.

٢٦ - وقبل اعتماد مشروع التقرير، أعربت إحدى الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الآثار المالية المحتملة وإزاء التفسير الذي قُدم في اللحظة الأخيرة في هذا الشأن. وأشارت الدولة العضو إلى أنه يمكن وينبغي التعامل مع الاحتياجات الإضافية من الموارد ضمن إطار الموارد المتاحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ واحتفظت بالحق في إبداء آرائها في المستقبل.

٢٧ - وأوضحت الأمانة أن المنتدى ليس الإطار الصحيح لمناقشة المسائل المتعلقة بالميزانية. وأوضحت الأمانة كذلك أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي التي تتخذ القرارات

بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية، وأنه وفقاً لتعليمات الجمعية العامة قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة احتياجاتها من الميزانية في تقرير موحد مقدّم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكي تستعرضه. وسيُتاح ذلك التقرير للدول الأعضاء. وستبلغ اللجنة في الوقت المناسب بما سيترتب على المنتدى من آثار في الميزانية البرنامجية.

رابعاً - الجلسة ٤ - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

٢٨ - بينت الجلسة ٤ كيف يمكن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وشدد المشاركون فيها على أن اتباع نهج ابتكار شاملة وتعاونية أمر لا غنى عنه لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وأشاروا إلى عدة مجالات تركيز رئيسية وتحديات وتوصيات في هذا الصدد. ولاحظوا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لها ستشكلان إطارين مناسبين لتبادل المعرفة وتيسير التعاون في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

٢٩ - وترأس الجلسة السيد كونستانسيو دا كونسيساو بينتو، وزير التجارة والصناعة والبيئة في تيمور-ليشتي؛ وأدار الحوار السيد آشفين دايال، المدير العام لمؤسسة روكفلر (آسيا). وكان المشاركون في الجلسة هم: السيد بيشيه دورونكافيروج، وزير العلم والتكنولوجيا في تايلند؛ والسيدة بتينا كيمسون، المعنية بشؤون المجتمع الإلكتروني في وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين؛ والسيدة إيلينيتا دانيو، عضو في فريق الأمم المتحدة المؤلف من ١٠ أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا ومديرة فريق العمل المعني بالتحتات والتكنولوجيا والتركيز (آسيا)؛ والسيد دارلينغتون أكايسو، الذي يعمل في مجال المخاطر المؤسسية والحلول في مؤسسة التمويل الدولية؛ والسيدة ترايسي فاريل، المديرة الإقليمية لمنظمة الحفظ الدولية؛ والسيد أكاش بهافسار، المدير العام لشركة سكاي كويست تكنولوجي غروب، ورئيس فرقة العمل المعنية بالابتكار والقدرة التنافسية، وشبكة المؤسسات التجارية المستدامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٠ - وفي هذه الجلسة، أكد المشاركون أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة، وأقروا بأن الحكومات تستطيع تأدية دور تيسيري لكن يتعين عليها أن تتعاون مع أصحاب المصلحة المختلفين، لا سيما في القطاع الخاص، من أجل تشجيع الانفتاح والشمول في الابتكار والاستثمار في المجالات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار.

٣١ - وتم التشديد أيضاً على ضرورة التشاور مع المستخدمين والمجتمعات المحلية وبناء القدرات، لكي يُستخدَم العلم والتكنولوجيا والابتكار استخداماً فعالاً ويكون سهل المنال، ولا سيما للفئات الضعيفة. وتم التأكيد على أن الموصولية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي لتحقيق النمو المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ليست موطناً لبعض البلدان الأكثر ابتكاراً في العالم فحسب، بل هي أيضاً موطن لبعض البلدان الأكثر حرماناً على الصعيد التكنولوجي. وأكد العديد من المشاركين على أهمية الاستثمار في التعليم وتنمية الموارد البشرية، مما من شأنه أن يطور القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الابتكار. وارتأى المشاركون في المنتدى أيضاً أنه ينبغي تحليل أهداف التنمية المستدامة وبذل جهود لدراسة البيانات والمؤشرات القائمة وتوحيدها وتطويرها أكثر، لكي تُرصد وتُقيّم بفعالية التنمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣٢ - وأبرزت عدة دول أعضاء الحاجة إلى بذل جهود تعاونية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والتنمية المستدامة بوجه عام. وأبرزت أيضاً دور اللجنة بوصفها لجنة إقليمية تؤدي دور جسر بين الجهود الوطنية والعالمية، وحثّت اللجنة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. وشدد بعض الدول الأعضاء على أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث وسد الفجوة الرقمية، ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة. وأكد المجتمع المدني أنه ينبغي وضع آليات إقليمية وعالمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف حماية حقوق الإنسان الأساسية والتنمية الشاملة.

٣٣ - وأكد المنتدى من جديد الالتزامات المعلنة في أهداف التنمية المستدامة وشدد على أنه ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بتبادل المعارف وينبغي خلق أوجه تآزر في المجالات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأقرّ المنتدى بضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في مجال تسخير التكنولوجيا والابتكار، وسلّم بقدرة العلم والتكنولوجيا والابتكار على الحد من التفاوتات والمساعدة على الوصول إلى الفئات الضعيفة من الناس. وحثّ المنتدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠.

٣٤ - وتم التشديد على ضرورة اعتماد نهج متكاملة ومنتظمة. ولاحظ المنتدى أن اللجنة تخدم المنطقة بوصفها المحفل المناسب لمباشرة التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال الدورة الافتتاحية للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأقرّ المنتدى أيضا بالأعمال الجارية بالفعل، مثل مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لآسيا والمحيط الهادئ. وينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن توفرّ منبرا لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ولتعرض الآليات وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وطلب بعض المشاركين من اللجنة توفير التدريب والتوجيه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بشأن تطوير القدرات لتنمية الابتكارات. واقترح أن تسهم لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في مناقشات آلية تيسير التكنولوجيا وأن تكمل عملها على الصعيد الإقليمي.

٣٥ - وأكدت منظمات المجتمع المدني أن العلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل عناصر أساسية في سبل التنفيذ، ولذلك، يجب أن تُحشد لها الموارد على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتناول الجهود المبذولة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية وتضمن قواعد عادلة للتجارة وتتيح الحصول بالقدر الكافي على تكنولوجيا ملائمة، وتكفل في الوقت نفسه حيزا للسياسات الإنمائية وللاتساق فيما بينها. وأشادت بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، التي ينبغي، في المقام الأول، أن تمكّن المجتمعات المحلية من تبادل التكنولوجيات والممارسات المبتكرة والاستفادة منها وأن تكفل وجود ضمانات وآليات للموافقة الحرة المسبقة المستنيرة فيما يتعلق باستخدام المعارف التقليدية. وتم التشديد على ضرورة أن تكون العلوم والتكنولوجيا جزءا من المشاعات العالمية، وعلى أنه يجب أن تنفع الناس بدلا من أن تكون غاية في حد ذاتها.

خامسا - الجلسة ٥ - جعل المدن شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: الأولويات والفرص الإقليمية

٣٦ - نوقشت في هذه الجلسة أهمية بناء مدن شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة في المنطقة، مع الإشارة إلى التحولات اللازمة. وفي حين أورد المشاركون أمثلة ملموسة عن السبل المتاحة أمام المدن للأخذ بزمم المبادرة في تنفيذ الخطط العالمية، ناقشوا التحديات الرئيسية، من قبيل استعداد المدن لتركيز الجهود على أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها ومحدودية الموارد وضرورة توفرّ البيانات لدعم السياسات العامة وتتبع التقدم المحرز،

كما ناقشوا أهمية التنسيق المؤسسي والمواءمة مع سياسات التنفيذ الوطنية. وحددت الجلسة الأدوار المحتملة للمنطقة والمحالات ذات الأولوية للعمل الإقليمي لدعم العمل المحلي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٧ - وأدار الجلسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وشارك فيها كل من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيدة ميمونة مهد شريف، رئيسة المجلس البلدي لسبيرانغ بيراي (ماليزيا)؛ والسيد يوغشوار باراجولي، مفوض الشؤون الإنمائية، هيئة تنمية وادي كاتماندو (نيبال)؛ والسيد رومانو ريو، عمدة بيتيو (كيريباس)؛ والسيد جيونغي لي، المدير العام لمركز التعاون الدولي للتنمية الحضرية، بلدية سول (جمهورية كوريا)؛ والسيد بايرجان بابيك، عمدة مدينة ألماتي (كازاخستان)؛ والسيد بويس باركوب، حاكم بورت موريسي وعضو البرلمان (بابوا غينيا الجديدة)؛ والسيدة كالبانا سريفاستافا، المفوضة والمديرة العامة، مديرية تمكين المرأة، ولاية مادهايا براديش، بوبال (الهند).

٣٨ - وأبرزت حلقة النقاش السبل التي تنتهجها المدن من أجل تحويل الاتفاقات العالمية إلى إجراءات محلية، وكذلك إلى تخطيط استراتيجي طويل الأجل. وشددت على أهمية التعبئة الفعالة للمواطنين للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وانطلاقاً من أمثلة على نجاح مشاركة المواطنين في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف والصمود، والأمان الحضري، والصحة، والنقل، والتنمية الاقتصادية المحلية وحماية البيئة، أشار المتكلمون إلى الحاجة إلى ربط أهداف التنمية المستدامة بحياة المواطنين اليومية. وسلطوا الضوء على المشاركة المجتمعية والإدماج الاجتماعي - ولا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة، بمن فيها المهاجرون - والميزنة التشاركية المراعية للاعتبارات الجنسانية باعتبارها نهجاً فعالاً بوجه خاص في تحسين نوعية الحياة في المدن وتحقيق الوعد بألا يخلف الركب أحداً وراءه. وأبلغ بعض المتكلمين المنتدى بأنهم يولون اهتماماً خاصاً لتهيئة مدن آمنة وخالية من العنف ولتعزيز الصحة، ولا سيما صحة النساء والشباب. وسلط المتكلمون الضوء أيضاً على الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة في تحسين الحوكمة وفي إشراك المواطنين على الصعيد المحلي، بوسائل منها استخدام أدوات الحوكمة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

٣٩ - وأقر المنتدى بالدور الرئيسي الذي ستقوم به المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبأهمية إشراك الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي والأهداف الإنمائية للألفية. وأشار المشاركون إلى أهمية

مواءمة الخطط والاستراتيجيات دون الوطنية وسياسات واستراتيجيات التنفيذ الوطنية وتعزيز التنسيق المؤسسي. وشددوا كذلك على أهمية تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتصل بالبيانات والإحصاءات على جميع المستويات. ودعا المنتدى إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل بناء مدن قادرة على الصمود. وفي هذا الصدد، نوه بإنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لإدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث إذ إنه سوف يتيح فرصة جيدة للتعاون والتبادل على الصعيد الإقليمي.

٤٠ - وأشارت الدول الأعضاء إلى أن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته، بل سيكون من اللازم توفير الدعم والتنسيق الكافيين على جميع المستويات من أجل تحقيق هذه الأهداف. وينبغي، على وجه الخصوص، الحرص على دراسة احتياجات الاقتصادات الضعيفة وتبليتها. وسيكون بناء القدرات وتعزيز الوكالات الوطنية، على المستويين الوطني والمحلي، ضروريين من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها بفعالية. وأشار أيضا إلى أهمية إجراء مشاورات وطنية مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية.

٤١ - وأبرزت منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أهمية تسخير التوسع الحضري لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ودعت إلى الاهتمام بعدد من المسائل، من بينها الاستدامة البيئية والهجرة وتغير المناخ والكوارث، وأبلغت المنتدى بمختلف المبادرات التي يُصطلع بها حاليا. وأشار أيضا إلى أهمية العمل على المستوى المحلي في تحويل الالتزامات العالمية إلى عمل ملموس، ومنها أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٤٢ - وأبرزت منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى صون المصلحة العامة وضمان حق الجميع في الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها السكن، وإلى النظر إلى الفقراء في المناطق الحضرية وسكان الأحياء الفقيرة والمهاجرين والعاملين في القطاع غير الرسمي والمشردين باعتبارهم مساهمين وشركاء في تنمية المدن. ودعت إلى إيلاء هذه الجوانب الأولوية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وصياغة خطة حضرية جديدة، ستعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وأعربت عن قلقها إزاء الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص على حساب المصلحة العامة، ودعت إلى وضع حد لعمليات الإخلاء القسري وتزليل الرتب وتشريد المجتمعات غير المنظمة. وأبرز ممثلون عن السلطات المحلية دور الحكومات المحلية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن أهمية

إقامة شراكات بين مختلف مستويات الحكومة ومع أصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن تستند الخطة الحضرية الجديدة إلى التزامات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات العالمية في سبيل ضمان التنفيذ الفعال على الصعيد المحلي.

٤٣ - وأكد المنتدى ضرورة قيام اللجنة بدعم وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي وكذلك الشبكات والبرامج الإقليمية من أجل تنفيذ فعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي. وطلبت الحكومات المحلية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى المنتديات المقبلة إشراك الحكومات المحلية وإتاحة منبر لها لتبليغ عن التقدم الذي تحرزه ولتبادل خبراتها وتعرض التحديات الماثلة أمامها والفرص المتاحة لها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

سادسا - الجلسة ٦ - مسائل أخرى

٤٤ - عُقد اجتماع مرتبط بالمنتدى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية وهدف إلى تقديم معلومات مستكملة عن مسألة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والتخطيط لها وتنفيذها في البلدان التي تطوعت للمشاركة في الاستعراضات الوطنية في عام ٢٠١٦. وخلال هذا الاجتماع، تم التأكيد على أن عمليتي المتابعة والاستعراض تشكلان جزءا هاما من مجمل عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وخلال النقاش، عرض ممثلو كل من تايلند وجمهورية كوريا وساموا والصين والفلبين خططاً لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأبلغ مندوبون المنتدى بضرورة تقديم مساعدة مالية وتقنية من أجل تحسين النظم الإحصائية وتوفير دعم إقليمي لتيسير نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف - وبخاصة في تعبئة القطاع الخاص - وضمان تعاون مستمر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاروا إلى أهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٥ - وعُقد اجتماع آخر مرتبط بالمنتدى لمناقشة وتحديد فرص التعاون الإقليمي بغية دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة). وخلال هذا الاجتماع، دار الحديث عن تجارب ممارسات إدارة المياه والصرف الصحي في بعض بلدان المنطقة، بما فيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وطاجيكستان ونيبال والهند وغيرها من بلدان آسيا الوسطى، وعُدّت إدارة الجفاف والفيضانات وسوء نوعية المياه من التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، اعتبرت اللجنة آلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به مبادرة هامة. ورحب المشاركون بأعمال اللجنة المتعلقة

بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود باستخدام التكنولوجيا، مثل رصد الأرض والتقاط الصور بالسواتل، باعتبارها أدوات لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه وإدارة الجفاف والفيضانات. وأوصى الاجتماع بإقامة تعاون إقليمي في سبيل إرساء الممارسات الفعالة في إدارة المياه والصرف الصحي. وشدد على ضرورة تعزيز قدرات واضعي السياسات، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الثقيف وإذكاء الوعي على المستوى الشعبي بأهمية ممارسات حفظ المياه والإصحاح.

٤٦ - وعُقد اجتماع ثالث مرتبط بالمنتدى بشأن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). وقد استرشدت المناقشات بعروض عن الخبرات القطرية ووجهات نظر المجتمع المدني بشأن التصدي لأوجه عدم المساواة. فقد اعتبر انعدام المساواة مسألة تدخل ضمن كل هدف من أهداف خطة التنمية المستدامة. وتم التسليم بأن أسباب انعدام المساواة وأبعاده تختلف حسب السياق ويتعين دراستها بعناية كما يجب معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى انعدام المساواة. وسلّطت المناقشات الضوء على أهمية تحديد الفئات الضعيفة، بوسائل تشمل استخدام مصادر بيانات متعددة ومصنّفة، من قبيل دراسات استقصائية، من أجل فهم الطبيعة والأسباب الحقيقية لانعدام المساواة وحتى لا يخلف الركب أحدا وراءه.